

واقع الحكم الراشد في الجزائر

The reality of governance in Algeria

نورالدين بن شوفي^{1*}، الطاهر جليط²¹ جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل - benchounour@yahoo.fr² جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل - tahardjellit@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/11/07 تاريخ القبول: 2021/10/03 تاريخ النشر: 2021/12/28

Abstract

ملخص

This article aims to analyse the reality of governance in Algeria.

The results of this study revealed the failure of the efforts spent to establish principles of good governance because of the wide spread of corruption amongst governmental institutions, which wore out its main frameworks. This is reflected in the governance criteria established by international organizations, unlike the World Bank.

Key words: Good Governance, the efforts spent to establish principles of good governance.

JEL codes : G39, G38, H11.

يهدف هذا المقال إلى تحليل واقع الحكم الراشد في الجزائر.

سمحت لنا هاته الدراسة بالوقوف على فشل هذه الجهود في إرساء مبادئ الحكم الراشد، كون استفحال الفساد أنهدم مؤسسات الدولة وزادها هشاشة، وانعكس ذلك في مؤشرات الحكم الراشد الصادرة عن الهيئات الدولية على غرار البنك الدولي.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، جهود

إرساء الحكم الراشد.

تصنيف جال: G39، G38، H11.

1. مقدمة:

اعتبر الحكم الراشد عاملا مهما و مسبقا من أجل بناء بيئة ملائمة للإقلاع الاقتصادي، و هذا يتطلب تخطيط و وضع سياسات من شأنها متابعة القطاعات الاقتصادية الواعدة وضمان تطورها في ظل بيئة تسمح لها بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني. و يعتبر الجهاز التنفيذي عنصرا فاعلا في عملية نمو الاقتصاد المحلي من خلال التسيير العقلاني للموارد الطبيعية و وضع إطار تنظيمي يوفر مناخ أعمال جيد يدعم تطور الأنشطة الاقتصادية. وتشير الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين مختلف التدابير المؤسسية ومستوى الدخل لكل فرد، فجودة المؤسسات تلعب دورا مهما في التنظيم الاقتصادي المختار ولها علاقة وطيدة مع إمكانية خلق اقتصاد ذو إنتاجية عالية يدر مداخل كبيرة. بينما المؤسسات الضعيفة التي تفتقر لخصائص الحكم الراشد، لا ينتظر منها إحداث أي نقلة نوعية في أي مجال كان. ولقد اهتمت الجزائر منذ الاستقلال ببناء دولة قوية وبمحاربة الفساد، وتجسد ذلك من خلال سن القوانين والتشريعات، وازداد اهتمامها بإصلاح هياكل الدولة ومؤسساتها منذ أن ظهرت دراسات البنك الدولي حول الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، والتي مفادها أن غالبية الدول النامية التي نجحت في تحقيق الإقلاع الاقتصادي وتخطي عائق الارتباط المفرط بالموارد الطبيعي هي دول تمتلك مؤسسات قوية تتسم بالحكم الراشد.

1.1 الإشكالية: في هذا الإطار تدرج دراستنا هاته التي تهدف إلى معرفة واقع الحكم الراشد في الجزائر ومن ثمة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى نجاح الجزائر في مسار بناء الحكم الراشد؟

2.1 الأسئلة الفرعية: يتفرع عن التساؤل الرئيسي السابق الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالحكم الراشد وما هي دعائمه الأساسية؟
- ما هي الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية وما انعكاساتها على الصورة الخارجية للدولة؟

3.1 فرضية الدراسة: من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضية التالية:

- لم تنجح النصوص القانونية واللجان والهيئات المنشأة من قبل الدولة في تحسين أداء وإصلاح هياكل الدولة ومكافحة الفساد و إرساء الحكم الراشد بالجزائر.

4.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- ضبط مفهوم الحكم الراشد وإبراز أهميته،
- إبراز الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية في سبيل إرساء أسس الحكم الراشد،
- تقييم أثر هذه الجهود على أداء مؤسسات الدولة وهيئاتها.

5.1 منهج وهيكل الدراسة: تم الاعتماد في هاته الدراسة على المنهج الاستقرائي وأدواته الوصف والتحليل، حيث قمنا بضبط ماهية الحكم الراشد ابتداء، لنخصص القسم الثاني لإبراز جهود المبذولة من الدولة الجزائرية في سبيل إرساء الحكم الراشد، وفي القسم الأخير قمنا بتقييم أثر هذه الجهود على هيئات الدولة ومؤسساتها.

2. ماهية الحكم الراشد:

1.2 مفهوم الحكم الراشد:

أخذ تعريف الحكم الراشد أبعاد ومضامين عديدة، وذلك حسب قناعة وأولويات واضعيها، غير أن لهذه الأبعاد ومضامين تقاطعات تشكل أهم خصائص المصطلح. هذا ما سنحاول استعراضه في الفقرات اللاحقة.

1.1.2 تعريف الحكم الراشد:

مصطلح الحكم الراشد شائع الاستخدام من قبل المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، وهو ما يدعو إلى سرد مجموعة من التعاريف التي أعطيت له من قبلها، وذلك من أجل الإحاطة بهذا المفهوم من كل الجوانب. (بن عبد العزيز، 2016، صفحة 319)

ولقد عرّف البنك الدولي الحكم الراشد بأنه "الطريقة أو الحالة التي تمارس بها الحكم في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما بهدف التنمية". في حين كان تعريفه في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كالاتي: "ممارسة السلطة الاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته، فالحكم الراشد يتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها تشكل مصالح المجتمع، ويمارس أفرادهم حقوقهم القانونية، ويؤدون واجباتهم ويحلون خلافاتهم". (بن نغوم، 2016، صفحة 31)

وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الحكم الراشد بأنه استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع مع إدارة الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

2.1.2 خصائص وشروط الحكم الراشد:

يتميز الحكم الراشد بالخصائص التالية، وكل حكم لا تتوفر فيه وجب عليه تحصيلها من أجل أن يصبح رشيدا. هذه الخصائص والشروط هي (موسى أبو حسين، 2017):

- **حكم القانون** : يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تطبق دون تحيز، وينطبق ذلك بصفة خاصة على القوانين الحامية لحقوق الإنسان.
- **الشفافية** : تستند الشفافية على التدفق الحر للمعلومات، وعلى أن تفتح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها، وأن تتوفر المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها.

- **المسؤولية :** أي أن تتضافر كل الجهود الدولة لخدمة مواطنيها وتوفير الحياة الرغدة لهم بقدر المستطاع.
- **بناء التوافق:** يعمل الحكم الصالح على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.
- **المساواة :** تتوفر للنساء والرجال الفرص كافة لتحسين رفاهيتهم وحمايتهم.
- **الفعالية والكفاءة :** تنتج المؤسسات والعمليات نتائج تشبع الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية والمالية.
- **المساءلة:** يتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني خاضعين للمساءلة.
- **الرؤية الإستراتيجية :** يمتلك القادة والجمهور منظورا واسعا للحكم الرشيد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور.

2.2 أبعاد الحكم الراشد:

للحكم الراشد أبعاد أساسية تستشف من الأدبيات المنظرة له والمتمثلة في (بن نَعّوم، 2016، صفحة 34):

1.2.2 البعد السياسي:

يتعلق البعد السياسي للحكم الراشد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، فلا يتصور أن تكون رشادة من دون منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل، لأنهما يعربان عن الصلة الصحيحة بني الحاكم والمحكوم، ويؤديان إلى التفاعل الإيجابي بين الطرفين بما يحقق التعاون و الانصراف إلى خدمة الصالح العام، الذي يحقق في إطاره مصالح الأفراد .

2.2.2 البعد الإداري:

يتعلق هذا البعد أساسا بعمل الإدارة العامة وكفاءة وفاعلية موظفيه، فترشيد الإدارة العامة وتأمين إستمراريتها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها، والتي تحكم سير العمليات الإدارية للتأكد من مدى ملاءمتها وقدرتها على تحقيق أهدافها.

3.2.2 البعد الاقتصادي:

يعدّ هذا البعد أحد أهم محاور وآليات الحكم الراشد ، حيث لم يعد الاهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو الاقتصادي ، وإنما امتد ليشمل جوانب ومستويات الأداء الاقتصادي وإدراك ضروريات التنمية الاقتصادية وآثارها على حياة الناس ، وعلى استقرار البلد وانسجامه والأخذ بالأسباب المؤدية لتحقيق التنمية، وتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا يستدعي تدخل فعال وأوسع من قبل الدولة لضبط السوق وضمان المنافسة وحرية الدخول في الأسواق.

4.2.2 البعد الاجتماعي:

من مهام الحكم الراشد التأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين حياة المواطنين ، فالمؤسسات الاجتماعية والإنسانية تساعد في بناء نظام اجتماعي عادل ، و رفع القدرات البشرية و ذلك عن طريق زيادة المشاركة الفعلية و الفعالة للمواطنين ، و خلق روح الوطنية بين مختلف الطبقات الاجتماعية ، فالحكم الراشد يهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان و ممارسة الحريات ووضع حد لسياسة التسلط.

3.2 الأطراف الفاعلة في تحقيق الحكم الراشد:

الحكم الراشد لا يتحقق إلا من خلال نوع من التناسق والمشاركة الفعالة لجميع الأطراف المكونة له والمتمثلة في كل من الحكومة، المجتمع المدني والقطاع الخاص.

1.3.2 الحكومة :

يقع على عاتق الدولة توفير الإطار التشريعي الملأئم الذي يؤسس للحريات العامة وحقوق الإنسان، ويسمح بالمشاركة والحوار وممارسة مختلف الأنشطة في مناخ من الحرية والديمقراطية، وسن التشريعات التي تحمي المرأة وتنصفها، وضمان حرية الإعلام، وتطبيق مبدأ حكم القانون (بوسعيد، 2013، صفحة 36) .

2.3.2 المجتمع المدني:

هو حيز مجتمعي يختلف عن الحيز السياسي، أي الدولة، وحيز القطاع الخاص القائم على الربح والحيز الأسري. ويحتوي المجتمع المدني على أطر منظمة وشبكات وحركات اجتماعية وحملات، كما يمكن أن يتخذ شكل المشاركة المواطنة المباشرة (الأمم المتحدة، 2016، صفحة 7).

انطلاقاً مما سبق يمكن القول أن مشاركة المجتمع المدني في الحياة العامة قد تتجسد على شكل (الأمم المتحدة، 2016، صفحة 7):

- مشاركة المواطنين بشكل عام التي لا تكون بالضرورة منظمة. وهذه المشاركة تكون فردية أو جماعية من خلال تحركات أو مساهمات معينة أو من خلال إبداء الرأي، هذه المشاركة تؤثر في السياسة العامة للدولة.

-مشاركة منظمات المجتمع المدني بما فيها الحركات الاجتماعية المتمثلة بالنقابات والاتحادات المهنية واتحادات أصحاب الأعمال والجمعيات على اختلافها والمنظمات القاعدية (المنظمات غير الحكومية).

3.3.2 القطاع الخاص :

بإمكان القطاع الخاص لعب دورا كبيرا في الإدارة فهو يستطيع أن يسهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاته، كما أنه يستطيع توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة لعمليات تنمية بالشراكة مع المجتمع المحلي، أو أجهزة الدولة الرسمية و منظمات المجتمع المدني، فمن الضروري أن يكون هناك إطار للتفاعل والحوار بين القطاع الخاص ومؤسسات الدولة فيما يخص التنمية من أجل إنجاح السياسات العامة في هذا الشأن، كما يستطيع القطاع الخاص أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر وتسهيل وإصدار الإحصاءات الدورية (بوسعيد، 2013).

4.2 مستويات الحوكمة:

للحوكمة لثلاث مستويات هي (البابلي، 2018، الصفحات 7-8):

1.4.2 الحوكمة على المستوى العالمي:

عرفت اللجنة الأمية المعنية "الحوكمة العالمية" "بأنها الطريقة التي ندير بها الشؤون العالمية، والكيفية التي نرتبط فيها بعلاقاتنا فيما بيننا، والأسلوب الذي نتبعه في اتخاذ قرارات تؤثر على مستقبلنا المشترك". ويشدد التقرير على أن الحوكمة العالمية لا تعني وجود حكومة عالمية، لأن ذلك لن يكون من شأنه إلا تعزيز دور الحكومات، بل أنه يعني جعل البشر محور الشؤون العالمية.

وفي إطار هذا المستوى من الحوكمة، فإن دور الدولة يتمثل في: توفير التصور الاستراتيجي اللازم للتنمية المستدامة الطويلة الأجل، وتحديد الآليات التنظيمية والمؤسسات والعمليات المطلوبة وإصلاحها واستدامتها لإيجاد شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص، والعمل على تحويل الموارد الاجتماعية إلى الفئات المهمشة.

2.4.2 الحوكمة الوطنية أو الحوكمة على مستوى الدولة :

وهذا النوع من الحوكمة يوجد داخل المجتمع الواحد، وتفهم أحيانا بأنها الحق الخاص للحكومة والتي يمكن أن تحتوي على عدة مستويات: الوطني، الولاية أو المحافظة، شبه المنطقة الضواحي أو المحليات. ومع أن الحكومة لا تزال هي الجهة الفاعلة الرئيسية، فإنها لا تتحمل وحدها عبء الحكم. فقد تغير دورها، من دور السلطة الإدارية إلى دور قيادي في بيئة حكم متعددة المراكز. ومن أسلوب العمل البيروقراطي إلى الأسلوب التشاركي، ومن إعطاء الأوامر والإشراف إلى المحاسبة على النتائج، ومن الاعتماد على القدرات الداخلية إلى الاعتماد على القدرة التنافسية والابتكار.

3.4.2 الحوكمة المؤسسية:

وهذا النوع من الحوكمة يوجد في المؤسسات المساهمة وغير المساهمة، والتي تكون في العادة مسؤولة أمام مجالس الإدارة. ويطلق الكثير من الأدبيات على هذا النوع من الحوكمة اسم حوكمة الشركات، وهي تعتبر أحد العناصر الأساسية في مجال تحسين الكفاءة الاقتصادية. وحوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة، ومجلس إدارتها، والمساهمين فيها وغيرهم من الأطراف المعنية وصاحبة المصلحة بصور مختلفة، كما ينبغي أن يوفر أسلوب حوكمة الشركات الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لمتابعة الأهداف التي تتفق مع مصلحة الشركة

والمساهمين. وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة الشركات على أنها "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، ومجلس إدارتها، ومساهميها، وأصحاب المصالح الأخرى. وتوفر حوكمة الشركات الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة وتحديد طرق تحديد هذه الأهداف، إضافة إلى مراقبة الأداء.

وقد حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ لحوكمة الشركات تغطي المجالات التالية: أن يحمي إطار حوكمة الشركات حقوق المساهمين، والمعاملة المتكافئة للمساهمين، أغلبية وأقلية، مساهمين محليين وأجانب، وتأكيد احترام حقوق أصحاب المصلحة المختلفة المرتبطين بأعمال الشركة، وتقديم إفصاحات موثوقة وملائمة وفي توقيت مناسب لكل الأمور الهامة بشأن الشركة، وأن يضمن إطار حوكمة الشركات التوجه الاستراتيجي للشركة والمتابعة والرصد الفعال للإدارة بواسطة مجلس الإدارة.

5.2 معوقات الحكم الراشد:

يرى بعض الباحثين أن هناك أربع عمليات، الخلل فيها يعيق تطبيق الحكم الرشيد وهي: 1. عملية توزيع الموارد. 2. عملية بلورة السياسات. 3. عملية تطبيق البرامج. 4. عملية توزيع الدخل .

تحدد العمليات السابقة كيفية توزيع الموارد وتخصيصها، ومدى ملائمة السياسات والبرامج، وفعالية التطبيق وكفاءته، وعدالة توزيع الدخل الوطني . إن من أهم معوقات الحكم الراشد العلاقة بين الحكامة والديمقراطية والفسل الكامن في سبل العمل والتنسيق في الدولة، بدون النظر إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني وطموح الأفراد والجماعات، بالإضافة إلى ضعف التنسيق السياسي واختفاء التكامل الاقتصادي، إضافة إلى غياب

الديمقراطية ومناخها السياسي وبيئتها الفكرية، وشيوع الفساد، وعدم احترام الحريات الإنسانية وعدم تمكين المرأة وعدم اكتساب المعرفة، وتوظيفها بفعالية في بناء القدرات البشرية. (موسى أبو حسين، 2017، صفحة 36)

3. جهود الدولة الجزائرية من أجل إرساء دعائم الحكم الراشد:

لنصوص التشريعية أهمية بالغة في إرساء قواعد الحكم الراشد وتثبيت دعائمه، وكذا محاربة الفساد الذي يهدّد كيان أي دولة ويقوض دعائمها. ولقد عملت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال على سنّ قوانين تضمنت جملة من الإجراءات وشرّعت إنشاء أجهزة رسمية مهمتها محاربة الفساد وإرساء مبادئ الحكم الراشد.

1.3 الجانب القانوني والاتفاقات الدولية:

اعتنت الجزائر بإصدار قوانين وتشريعات عديدة الغرض منها وضع أدوات محاربة الفساد وتجفيف منابعه وإرساء دولة قوية وضع أسس الحكم الراشد، ولعل أهم هذه التشريعات النصوص التالية:

-الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن لقانون العقوبات، حيث صنف الفساد كجريمة.

-القانون 01-09 المؤرخ في 26 يونيو 2001 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات.

-المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أبريل 2004، والذي جسّد الانضمام والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003.

-انضمام الجزائر كعضو مؤسس في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تمّ إنشاؤها في 30 نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

-القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بدعم الشفافية والنزاهة وتسهيل وتدعيم القانون الدولي وتبادل المساعدات التقنية من أجل معالجة مراحل الفساد بالوقاية. ولقد عمل هذا القانون على تكييف القانون الجزائري مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المشار إليها أعلاه، كما أنه ألغى مختلف القوانين التي لها علاقة بالفساد بمختلف أشكاله من قانون العقوبات وجعله قانون مستقل.

-القانون 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته،

-القانون 96-22 المتعلق بقمع مخالفة التنظيمين الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج (المعدّل والمتّمم)،

-القانون 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

-الأمر 06-03 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العامة.

2.3 هيئات إرساء الحكم الراشد ومكافحة الفساد:

1.2.3 لجنة إصلاح مهام وهيكل الدولة:

تضمّن المرسوم الرئاسي رقم 2000-372 إنشاء لجنة إصلاح مهام وهيكل الدولة، والتي كلّفت بـ (فوزية، 2015):

-النظر في كيفية إصلاح الإدارات المركزية: وذلك من خلال تشخيص مهام الإدارات المركزية، وتحديد شروط توزيعها في إطار التنظيم الحكومي، وكذا المبادئ التي تحكم مهامها والعلاقة التي تحكم مختلف الإدارات المركزية والوزارات ودراسة مجالات تدخلها، ومن ثمة

اقترح التدابير التي تساعد على إعادة تشكيل مهامها ونقل بعض صلاحياتها لصالح الجماعات المحلية.

- النظر في كيفية إصلاح الجماعات الإقليمية والإدارة المحلية: من خلال إعادة النظر في أدوارها، والبحث عن تدابير ترمي إلى إعطاء زخم جديد للامركزية من أجل تطوير الديمقراطية المحلية بما يضمن دولة أقرب من المواطن، وهو ما يستوجب تحديد دقيق لمسؤوليات الجماعات المحلية، وإيجاد آليات للتنسيق بين الوزارات والهيئات المحلية، واتخاذ الإجراءات الضرورية لوحدة نشاط الدولة ضمن امتداداتها الإقليمية.

- النظر في كيفية إصلاح المؤسسات العمومية والهيئات المنوطة بالخدمة العمومية: من خلال دراستها من كل الجوانب، ثم اقتراح تصوّر جديد لها أكثر نجاعة وكفاءة.

- أعوان الدولة: وذلك من خلال إعادة النظر في الأطر القانونية التي تنظم عملهم، من أجل تهيئة المناخ المناسب لتنمية المورد البشري الكفيل بضمان السير الحسن للسلطة.

- النظر في كيفية إصلاح المجالس المكلفة بالاستشارة، والضبط والرقابة، وتقييم أدائها، ومنح للجنة صلاحيات إلغاء أو إعادة تهيئة أو تكييف المجالس التي تحقق الأهداف المنشأة من أجلها.

- النظر في كيفية إصلاح العلاقة بين الإدارة والمواطن: من خلال تطوير أدوات تلبية احتياجات المواطنين، والشفافية في التسيير والإنصاف في الوصول إلى الخدمة العمومية.

2.2.3 اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

هي هيئة إدارية ذات سلطة إدارية والشخصية المعنوية لدى رئاسة الجمهورية، كلفت بالمهام التالية (مولاي لخضر و السايح، 2017، صفحة 278):

-تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد،

-اقتراح سياسة وطنية للوقاية من الفساد،

-القيام بكل ما يساعد على ترشيح مفاهيم أخلاقيات المهنة.

3.2.3 الديوان المركزي لقمع الفساد:

أنشئ لدعم اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، على اعتبار أنه جهاز قمعي ردعي، مهمته البحث والتحري عن جرائم الفساد، بينما مهمة اللجنة تطبيق سياسة وقائية، وبذلك هما جهازين مكملين لبعضهما البعض.

4.2.3 المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها:

أنشئ هذا المرصد سنة 1996، وأسندت إليه مهمة تقصي ممارسات الفساد والرشوة وعمليات الاختلاس.

5.2.3 مجلس المحاسبة:

أنشئ سنة 1980، ليمارس رقابة ذات طابع إداري وقضائي على الدولة والهيئات التابعة لها، وكل من له علاقة بتسيير الأموال العمومية مهما كان وضعها القانوني، إذ أن المجلس يتمتع بالصلاحيات التالية (بوسعيد و عقون، واقع الفساد وآليات مكافحته، 2018، صفحة 323):

-مراجعة وتدقيق حسابات الهيئات العمومية والمؤسسات العمومية،

-مراقبة جميع معاملات الجهة الخاضعة للرقابة خاصة الرقابة على مسار الإنفاق بكل خطواته،

-ضبط وكشف المخالفات المالية ومختلف ممارسات الفساد المالي، والتحقيق فيها، ومساءلة ومحاسبة مرتكبيها.

6.2.3 المفتشية العامة للمالية:

هي هيئة رقابية تحت السلطة المباشرة لوزير المالية، تقوم بالرقابة على التسيير المالي والمحاسبي وعلى استعمال الموارد من قبل الهيئات والمؤسسات الخاضعة للمحاسبة العمومية. تقوم المفتشية بإصدار تقارير حول الوضع القائم كما أنها تقترح التدابير والتوجيهات اللازمة لمواجهة ومعالجة وضع معين. تقدم مخرجاتها للسلطات الوصية، فالمفتشية هيئة رقابية مجردة من أي آلية من آليات التأثير أو الضغط كالإحالة على العدالة في حالة اكتشاف الفساد كما أن تقاريرها غير ملزمة.

4. تقييم جهود الدولة في مسار بناء الحكم الراشد:

هل ساهمت النصوص القانونية واللجان والهيئات المنشأة بغرض تحسين أداء وإصلاح هياكل الدولة ومكافحة الفساد في إرساء الحكم الراشد في الجزائر؟ هذا ما نحاول الإجابة عليه في الفقرات اللاحقة.

4.1 قضايا الفساد في الجزائر:

اعتبرت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2019، فترة تزايد الفساد بشكل رهيب، كونها شهدت فضائح اقتصادية ومالية بملايير الدولارات، ولعل أهم هذه القضايا وليس مجملها ما يلي (قادة، 2019، الصفحات 6-7):

- قضية الخليفة: هذه القضية كبتت الخزينة العمومية ما مقداره 1.3 مليار دولار.
- قضية سونطراك: تضمنت مذكرة المتابعة الجزائية المتعلقة بالقضية التهم التالية: إبرام صفقات مخالفة للتشريع وتضخيم الفواتير، الاحتيال في منح التراخيص بصيغة التراضي،

واللجوء إلى الخبرة الأجنبية بغير مقتضى. المتهمون في القضية: مؤسسات وإطارات ومتنفذين في الدولة.

-**قضية الطريق السيار شرق غرب:** تضمنت مذكرة المتابعة الجزائية المتعلقة بالقضية تم الرشوة واستغلال النفوذ والوظيفة وتبييض الأموال، وإبرام صفقات مخالفة للتشريع والتزوير والتلاعب في مشروع الطريق السيار.

-**قضايا فساد أخرى:** على غرار قضية كمال البوشي، قضية مصانع تركيب السيارات، تسريبات بنما التي تظهر تورط رجال أعمال وسياسيين في قضايا تهريب أموال إلى ملاذات ضريبية.

2.4 مؤشر التنافسية والحكم الرشيد:

من أجل تحليل واقع الحكم الرشيد في الجزائر، سنقوم فيما يلي بتحليل مؤشر تنافسية المؤسسات والحكم الرشيد الصادر عن البنك الدولي. يعبر مؤشر تنافسية المؤسسات والحكم الرشيد عن مدى عدالة مؤسسات الدولة والسياسات التي تمارسها تجاه المواطنين ومدى فعاليتها في التصدي للمحسوبية وقدرتها على صياغة وتنفيذ السياسات الفعالة والسليمة واحترام حقوق المواطنين ودور القضاء في التصدي للفساد الإداري والرشاوى. إضافة إلى جميع العمليات التي يتم تحديدها ومراقبتها من قبل الحكومة والتي تصب في خدمة المواطن. تنقسم مؤشرات المؤسسات والحكومة إلى 6 مؤشرات رئيسية، تنحصر قيمة كل مؤشر بين (2.5- و 2.5) ليكون المتوسط مساويا لـ 0.

تحتل الجزائر مراكز جد متأخرة في كل من مؤشر فعالية الحكومة، مؤشر سيادة القانون ومؤشر مكافحة الفساد، كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مؤشرات المؤسسات والحكومة الرشيدة.

الدول	مؤشر فعالية الحكومة	مؤشر سيادة القانون	مؤشر الفساد الإداري
الإمارات العربية	1.2212	0.7781	1.4378
تونس	0.1256	0.0387	0.0051
الجزائر	-0.558	-0.7565	-0.3708
المغرب	-0.0438	-0.1035	-0.203
مصر	-0.6582	-0.3294	-0.4921
السعودية	-0.0072	0.4173	0.0717
قطر	1.0599	1.3103	1.6081
البحرين	0.6402	0.5975	0.5552
عمان	0.367	0.2454	0.3048

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي، جانفي 2016، ص.28.

يركز مؤشر فعالية الحكومة على نوعية الخدمات العمومية والمدنية وكفاءة موظفيها ودرجة استقلاليتهم بعيدا على الضغوطات السياسية والبيروقراطية إضافة إلى نوعية السياسات وكيفية تنفيذها من قبل الحكومة ومدى مصداقيتها والتزامها بهذه السياسات.

تباينت الدول العربية في مؤشر الحكومة ونوعية الخدمات التي تقدمها للمجتمع المدني. فقد تبين أن 6 دول عربية قيمة مؤشرها فوق المتوسط العام (0) وهي الإمارات والبحرين وعمان وقطر وتونس والسعودية. فيما يتعلق بترتيب الدول العربية، فقد احتلت الجزائر المركز 11 من أصل 17 دولة عربية شملها التقرير بقيمة معيارية قدرت بـ: -0.558- والتي تقل على المتوسط (0) ما يدل على أنه هناك عمل كبير ينتظر الحكومة الجزائرية من

أجل تحسين كفاءة موظفي الجهاز الحكومي وتطوير الخدمات العمومية. ولقد احتلت الإمارات المركز الأول عربيا بقيمة معيارية بلغت (1.221) والتي تفوق القيمة المعيارية التي تحصلت عليها ماليزيا ما يدل على الكفاءة العالية التي تتمتع بها الأجهزة الحكومية في الإمارات.

من جهة أخرى، يركز مؤشر سيادة القانون على ثقة المواطنين ومدى التزامهم بقواعد المجتمع المدني والدولة وكذا فعالية القضاء والمحاكم وكيفية تنفيذ العقود وحقوق الملكية، فضلا على مدى انتشار الجريمة والعنف. ولم تحقق الجزائر مستو مقبول في هذا المؤشر حيث تم تقييمها بـ 0.7565- أي دون الوسط كما أنها احتلت المرتبة 13 من أصل 17 دولة عربية شملها التقرير.

وعلى غرار المؤشرين السابقين، حققت الجزائر قيمة متدنية في مؤشر مكافحة الفساد الإداري (0.3708-) ما يدل على سيادة المصالح الفردية على حساب المصالح العامة، وتفشي الفساد الإداري وكل أنواع الفساد الذي يعيق تنفيذ الأعمال وعدم جدية الدولة في معالجة هذه الظاهرة.

ختاما يمكن القول أن تقييم مسار بناء الحكم الرشيد في الجزائر مخيب للآمال، حيث أنه لم تنفع النصوص القانونية واللجان والهيئات المنشأة في تحسين أداء هيئات الدولة ومؤسساتها، ولقد استفحل الفساد واخذ في بعض الأحيان طابعا مؤسساتيا وتراجع ترتيب الجزائر في مؤشرات الحكم الرشيد.

5. خاتمة:

أصبح موضوع الحكم الراشد يحتل موقعا مرموقا في برامج الإصلاح والتنمية في الدول النامية، ذلك أنه يعتبر من المقومات الأساسية التي تجعل من هذه البرامج ناجحة فكلما كانت هناك مؤسسات وهيئات قوية يسودها القانون وتتسم أعمالها بالنزاهة والشفافية كلما كانت فرص نجاح الاستثمارات أكبر، وهو ما يساعد على تحقيق التنمية بمختلف أبعادها.

1.5 نتائج الدراسة: توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- للحكم الراشد أهمية سياسية واقتصادية واجتماعية فهو يساعد على زيادة النمو الاقتصادي والتخصيص الأمثل للموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية،
- بناء الحكم الراشد يتطلب إرادة سياسية قوية لدى الحكومة ومشاركة فعالة من المجتمع المدني والقطاع الاقتصادي العام والخاص،
- بذلت الجزائر جهودا معتبرة من أجل إرساء الحكم الراشد ومكافحة ظاهرة الفساد، ولقد تجسد ذلك في العديد من التشريعات وتشكيل لجان مهامها معالجة هذا الموضوع، غير أن استصدار في كل مرة مثل هذه التشريعات وتشكيل مثل هذه اللجان هو في حد ذاته اعتراف بعدم تحقيق الهدف المنشود، فالجزائر كانت ولا تزال تعاني من ضعف الحكومة وتفشي ظاهرة الفساد الذي أصبح عاما وعاملا معيقا للتنمية الاقتصادية وعاملا محلا بالعدالة الاجتماعية. (إثبات فرضية الدراسة)

2.5 التوصيات: بناء على النتائج السابق يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- من الأهمية بما كان إعادة النظر في نمط الحوكمة في المؤسسات والهيئات العمومية على المستوى المركزي وفي المستويات المحلية، ووضع إستراتيجية من أجل الرقي بمؤسسات الدولة وهيئاتها وبناء الحكم الراشد، إستراتيجية تنطلق من التشخيص الجيد للواقع، وتشرك كافة الفاعلين من مجتمع مدني وقطاع خاص، كون السياسات السابقة فشلت لكونها حصرت الفاعلين فيها في الجانب الحكومي وأهملت الفاعلين الآخرين الذين لهم دور جد مهم في هذا المسار،

- من الأهمية بما كان توفير قدر كبير من الشفافية في القوانين والتنظيمات المختلفة، بما يساعد على الحد من ظاهرة الفساد، وكذا تفعيل أجهزة المساءلة مع إشراك كافة الفاعلين، ومعاينة سريعة وفعالة للفسادين.

6. المراجع

- المقالات:

1. خيرة بن عبد العزيز. (2016). دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيح الإداري. مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الصفحات 315-335.
2. سارة بوسعيد، و شراف عقون. (جوان، 2018). واقع الفساد وآليات مكافحته. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، الصفحات 317-337.
3. شهيدة قادة. (2019). التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها: إطار قانوني ومؤسسي طموح يفتقد لآليات إنفاذه. مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر.
4. عبدالرزاق مولاي لخضر، و بوزيد السايح. (ديسمبر، 2017). فعالية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (07)، الصفحات 275-289.
- نبيل البابلي. (2018). الحكم الراشد: الأبعاد والمعايير والمتطلبات. اسطنبول.

- التقارير:

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأمم المتحدة. (2016). دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. بيروت.
2. تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي، جانفي 2016، ص: 28.

-مذكرات الماجستير:

1. مجبور فوزية. (2015). إصلاح الدولة و مكافحة الفساد في الجزائر، مذكرة ماجستير. تيزي وزو: جامعة مولود معمري.

2. سارة بوسعيد. (2013). دور إستراتيجية مكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة "دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا"، مذكرة ماجستير تخصص علوم التسيير. جامعة فرحات عباس.
3. مصطفى موسى أبو حسين. (2017). معايير الحكم الراشد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية، مذكرة ماجستير، جامعة الأقصى. غزة.
4. عبد اللطيف بن نعيم. (2016). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر.